CBD

UNEP

Distr.
GENERAL

UNEP/CBD/WG-RI/2/4
16 May 2007

ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الاتفاقية المتعلقة
بالتنوع البيولوجي

الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية
المعني باستعراض تنفيذ الاتفاقية
الاجتماع الثاني
اليونسكو، باريس، 9-13 يوليو/تموز 2007

خيارات حشد الموارد بما في ذلك الآليات المالية المبتكرة ومشروع إستراتيجية لحشد الموارد لدعم تحقيق أهداف الاتفاقية

مذكرة الأمين التنفيذي

الموجز

قرر مؤتمر الأطراف خلال اجتماعه الثامن، في مقرره 13/8 إجراء استعراض متعمق بشأن توافر الموارد المالية بما في ذلك الآلية المالية خلال اجتماعه التاسع، وطلب من الأمين التنفيذي أن يستكشف، بالتشاور مع الأطراف والحكومات والشركاء المعنيين، جميع الخيارات لحشد الموارد بما في ذلك الآليات المالية المبتكرة، ووضع مشروع إستراتيجي لحشد الموارد لدعم عملية تحقيق أهداف الاتفاقية مع مراعاة عناصر الاستعراض المتعمق، وتقديم تقرير بشأن هذه الخيارات ومشروع الإستراتيجية للاجتماع التاسع لمؤتمر الأطراف من خلال الفريق العامل المخصص مفتوح العضوية المعني باستعراض تنفيذ الاتفاقية. وقد أعدت هذه المذكرة استجابة لهذا الطلب.

وتوفر هذه المذكرة معلومات سياقية لحشد الموارد في إطار الاتفاقية فضلا عن توقعات بشأن حشد الموارد مقدمة من الحكومات والمنظمات غير الحكومية. وتقترح المذكرة بأن ترتكز إستراتيجية حشد الموارد على وتستكمل المبادرات الثنائية والمتعددة الأطراف الجارية ذات الصلة بما في ذلك الأنشطة التي يضطلع بها مرفق البيئة العالمية ووكالاته التنفيذية والمنفذة. وتستكشف المذكرة بدرجة أكبر الخيارات المتاحة على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية لتطوير عمليات حشد الموارد في إطار الاتفاقية بما في ذلك الآليات المالية المبتكرة. وسوف يتطلب استكمال وضع الاستراتيجية المزيد من

/...

لدواعي الاقتصاد في النفقات طبع عدد محدود من هذه الوثيقة ويرجى من المندوبين التفضل باصطحاب نسخهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية

البحث والتحليل وسوف يستفيد من المدخلات الإضافية التي ستقدمها الأطراف وأصحاب المصلحة. ويتعين توفير هذه المشاركة الحكومية الدولية لتيسير التوصل إلى توافق في الآراء بشأن استراتيجية تدعم تحقيق هدف التنوع البيولوجي لعام 2010 ومابعد. وعلى ذلك قد يرغب الفريق العامل في إصدار توجيها بشأن إعداد الإستراتيجية.

ويتمثل أحد العناصر الأساسية في أي إستراتيجية في تيسير الاستخدام الملائم التمويل التعاون الإنمائي للأعمال ذات الصلة بالتنوع البيولوجي التي تدعم التنمية المستدامة. وسوف يوفر المؤتمر الدولي لتمويل التنمية الذي سيعقد في الدوحة في النصف الثاني من عام 2008 فرصة هامة لتوضيح وتعزيز عملية دمج التنوع البيولوجي في التمويل التعاوني للتنمية.

التوصيات المقترحة

قد يرغب الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية المعني باستعراض تنفيذ الاتفاقية اعتماد توصية على نسق الخطوط التالية:

''إذ يستذكر أن مؤتمر الأطراف قد قرر، في المقرر 13/8، إجراء استعراض متعمق لتوافر الموارد المالية بما في ذلك الآلية المالية خلال اجتماعه التاسع؛ وطلب من الأمين التنفيذي إعداد مشروع إستراتيجية لحشد الموارد:

1- يشجع الأطراف والمراقبين على أن تقدم قبل 15 تشرين الأول/ أكتوبر 2007 وجهات نظرها بشأن استعراض توافر الموارد المالية بشأن العناصر الخاصة بالإستراتيجية المقترحة لحشد الموارد.

2- يطلب من الأمين التنفيذي عقد فريق مهام استشاري يتألف من ممثلين من كل مجموعة إقليمية لتقديم المشورة بشأن استكمال وضع مشروع الإستراتيجية لحشد الموارد وفقا للفقرة 4 من المقرر 13/8، ومواصلة وضع مشروع الإستراتيجية لكي تراعي أيضا العناصر المقدمة من الأطراف والمراقبين خلال الاجتماع الثاني للفريق العامل والمذكرات المقدمة من الأطراف والمراقبين.

3- يوصي مؤتمر الأطراف، خلال اجتماع التاسع بأن يفوض رئيسه بإحالة رسالة عن التنوع البيولوجي وتمويل التنمية إلى المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية المقرر عقده في الدوحة في النصف الثاني من عام 2008. ويمكن لفريق المهام الاستشاري المشار إليه في الفقرة 2 أعلاه أن يعد مسودة هذه الرسالة للنظر فيها من جانب مؤتمر الأطراف.

أولا- مقدمة

1. قرر مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي خلال اجتماعه الثامن في مقرره 13/8 إجراء استعراض متعمق لتوافر الموارد المالية بما في ذلك من خلال الآلية المالية خلال اجتماع التاسع، وطلب من الأمين التنفيذي أن يستكشف، بالتشاور مع الأطراف والحكومات والشركاء المعنيين، جميع خيارات حشد الموارد لدعم تحقيق أهداف الاتفاقية مع مراعاة عناصر الاستعراض المتعمق، وأن يقدم تقريرا عن هذه الخيارات ومشروع الإستراتيجية إلى الاجتماع التاسع لمؤتمر الأطراف من خلال الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية المعني بتنفيذ الاتفاقية.

2. وبغية مشاورة الأطراف والحكومات والشركاء المعنيين عمم الأمين التنفيذي إشعارات يطلب فيها تقديم مذكرات عن الموضوع وعن الأموال الخاصة بالبيئة. ووصلت مذكرات من الأرجنتين واستراليا وكندا وألمانيا والمفوضية الأوروبية نيابة عن الجماعة الأوروبية ودولها الأعضاء، وهندوراس والمكسيك وميانمار وسويسرا فضلا عن منظمة السلام الأخضر الدولية والجمعية الملكية لحماية الطيور (منظمة الشريك المعني بحياة الطيور في المملكة المتحدة). ويجري تعميم تجميع لهذه المذكرات في الوثيقة الإعلامية لاجتماع الفريق العامل UNEP/CBD/WGRI/2/INF/5.

3. والهدف من هذه المذكرة هو الإسهام في المناقشات التي يجريها الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية المعني بتنفيذ الاتفاقية بشأن الخيارات ومشروع الإستراتيجية لحشد الموارد مع مراعاة عناصر الاستعراض المتعمق لتوافر الموارد. وتستعين المذكرة بعدد من المصادر بما في ذلك التقارير الوطنية واستراتيجيات التنوع البيولوجي الوطنية وخطط العمل والمعلومات المقدمة من الأطراف والمنظمات الشريكة. ويوفر القسم الثاني م المذكرة معلومات سردية لحشد الموارد في إطار الاتفاقية، أما القسم الثالث فهو عبارة عن تلخيص للمذكرات المتلقاة وفقا للمقرر 13/8. ويحدد القسم الرابع تفاصيل الاعتبارات الأساسية لوضع إستراتيجية لحشد الموارد، ويقدم القسم الخامس الخيارات المتاحة لتطوير عمليات حشد الموارد في إطار الاتفاقية بما في ذلك الآليات المالية المبتكرة. وتقدم بعض الملاحظات الختامية في نهاية هذه المذكرة.

ثانيا- سياق تمويل التنوع البيولوجي

4. يتزايد فقد التنوع البيولوجي بمعدلات غير مسبوقة. ووفقا لتقييم النظم الايكولوجية للألفية، فإن هذه المعدلات سوف تستمر أو تتسارع في المستقبل، وسيتطلب الأمر بذل جهود إضافية غير مسبوقة للوصول إلى هدف التنوع البيولوجي لعام 2010 لتحقيق خفض كبير في معدل خسارة التنوع البيولوجي على جميع المستويات.

5. وقد أسهمت الحكومات، بتعاقدها مع الاتفاقية، في طائفة كاملة من الالتزامات بشأن الصون والاستخدام المستدام وتقاسم المنافع، والتزمت بتقديم استثمارات ضخمة من خلال القنوات لدعم عملية تحقيق الأهداف الثلاثة للاتفاقية. وأنشئت آلية مالية كتيسير توفير الموارد المالية الجديدة والإضافية لمشاريع وأنشطة التنوع البيولوجي القطرية المقترحة. غير أن الإنجازات التي تحققت في تنفيذ الإجراءات المرتبة بحسب الأولويات التي تحددت على المستويين الوطني والدولي مازالت محدودة كما أن النقص واسع النطاق في الموارد المالية كان أحد العوامل المقيدة الرئيسية. والواقع أنه يتبين من عملية تجميع وتحليل العقبات التي تواجه تنفيذ الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية بشأن التنوع البيولوجي التي أعدها الأمين

التنفيذي (UNEP/CBD/WG-RI/2/2/Add.1) فإن الأطراف أبلغت عن أن نقص الموارد البشرية والمالية والتقنية وإنعدام الحوافز المالية تشكل عقبات واسعة النطاق أمام تنفيذ الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية المعنية بالتنوع البيولوجي.

6. وعند بداية القرن الجديد، أعادت الحكومات بتقييم الحالة الحرجة للتنوع البيولوجي باعتباره مسألة مثار اهتمام مشترك، والتزمت بأن تنفذ بطريقة أكثر فعّالية واتساقا بأهداف الاتفاقية الثلاثة، وأن تحقق بحلول عام 2010 خفضا كبيرا في المعدل الحالي لفقد التنوع البيولوجي على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية باعتبار ذلك إسهاما في التخفيف من وطأة الفقر ولفائدة جميع أشكال الحياة على وجه الأرض. وقد شدد قادة العالم، خلال القمة العالمية للتنمية المستدامة على أن التنفيذ الأكثر كفاءة وإتساقا لأهداف الاتفاقية الثلاثة وتحقيق خفض كبير بحلول عام 2010 في المعدل الحالي لفقد التنوع البيولوجي يتطلب توفير موارد مالية وتقنية جديدة وإضافية للبلدان النامية.

7. ويمثل توافق آراء مونتري أثناء المؤتمر الدولي لتمويل التنمية (2002) خطوة حاسمة نحو تحقيق أهداف استئصال الفقر والنمو الاقتصادي المستدام وتعزيز التنمية المستدامة. وقد استجاب الكثير من البلدان المتقدمة بجداول زمنية لتحقيق هدف تخصيص 0.7 في المائة من الإنتاج القومي الإجمالي للمساعدات الإنمائية الرسمية بحلول عام 2015، والوصول إلى 0.5 في المائة على ألأقل من الناتج القومي الإجمالي للمساعدات الإنمائية الرسمية بحلول عام 2010. وعلى ذلك فإن المساعدات الإنمائية الرسمية لجميع البلدان النامية سوف تزيد الآن، وفقا لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، بنحو 50 مليار من دولارات الولايات المتحدة سنويا بحلول عام 2010. ووافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على عقد مؤتمر دولي لتمويل التنمية للمتابعة في الدوحة، قطر في النصف الثاني من عام 2008.

8. وتركز بعض وكالات التعاون الإنمائي بصورة متزايدة الآن على التمويل المعتمد على البرامج (وليس المشاريع) وتقديم الدعم العام للميزانية المرتبط بتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية المتفق عليها مثل استراتيجيات الحد من الفقر، واستراتيجيات تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. وقد يعني ذلك تقلص فرص التمويل الذي ترصده الجهات المانحة للتنوع البيولوجي ويبرز أهمية إدراج التنوع البيولوجي في عمليات التخطيط الوطني الأوسع نطاقا على النحو الذي تناولته مذكرة الأمين التنفيذي المتضمنة لتجميع وتحليل العقبات التي تواجه تنفيذ الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية المعنية بالتنوع البيولوجي (UNEP/CBD/WG-RI/2/2/Add.1). وفي نفس الوقت، تتوافر فرص لإبراز أهمية التنوع البيولوجي في الحد من الفقر وتحقيق الجهود الإنمائية الشاملة على النحو الذي تبينه "رسالة من باريس: إدراج التنوع البيولوجي في التعاون الإنمائي" الصادرة عن المشاركين في مؤتمر التنوع البيولوجي في التعاون الإنمائي الأوروبي الذي عقد في باريس في أيلول/ سبتمبر 2006، وإدراج هدف التنوع البيولوجي لعام 2010 في إطار الأهداف الإنمائية للألفية. وسوف يوفر المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية المشار إليه في الفقرة 7 أعلاه فرصة هامة للترويج لإدراج التنوع البيولوجي في تمويل التعاون من أجل التنمية على نطاق أوسع.

9. كما يمكن مشاهدة تقدم مطرد في الجهود الدولية لاستحداث مصادر مبتكرة للتمويل مثل العمل لمواجهة الجوع والفقر ومرفق التمويل الدولي,.وبدأ العديد من البلدان بالفعل تدابير مبتكرة للتمكين من تمويل المشاريع الإنمائية ووضعت مؤسسات التنمية المتعددة الأطراف والوكالات المانحة الثنائية سياسات وإجراءات جديدة في مجال تخصيص الموارد نتيجة للحوارات التي دارت على المستوى العالمي بشأن السياسات. وأطلق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة مرفقا مشتركا للفقر والبيئة صمم لمساعدة البلدان النامية على دمج الإدارة البيئية السليمة في سياساتها الخاصة بالحد

من الفقر وتحقيق النمو. ويقوم فريق الأمم المتحدة الإنمائي باستكشاف طرق جديدة لتعزيز الاتساق الأكبر على المستوى القطري في ثمانية بلدان رائدة. وعلاوة على ذلك وضعت آليات هامة بمقتضى الاتفاقية في سياق النظام الناشئ لتغير المناخ الذي ينطوي أيضا على اتفاقية دعم صون التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام بشرط تحديد المعايير اللازمة ويشمل ذلك آلية التنمية النظيفة بمقتضى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ والمناقشات الجارية في ذلك المنتدى بشأن آليات الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري الناشئ عن إزالة الغابات. كما يتزايد دور المؤسسات الخيرية والقطاع الخاص في تمويل التنوع البيولوجي.

10. فإنه يبدو أن البيئة المالية الدولية سريعة التطور، والطابع الملح لتعزيز عملية تنفيذ الاتفاقية على جميع المستويات لم يظهرا إنهما يؤديان إلى تحقيق زيادة في الدعم المالي للتنوع البيولوجي. بل إنهما يظهران ان السنوات الأربع الماضية، منذ التقرير الوطني الثاني وحتى التقرير الوطني الثالث قد شهدت، بدلا من ذلك، انخفاض مستوى الأولويات النسبية التي تسندها الحكومات لتنفيذ الأحكام المالية الواردة في الاتفاقية. ووفقا لتقديرات العدد الثاني من التوقعات العالمية للتنوع البيولوجي، انخفضت المساعدات الإنمائية الرسمية ذات الصلة بالتنوع البيولوجي انخفاضا كبيرا بالأحجام المطلقة وبالنسبة المئوية من مجموع المساعدات الإنمائية الرسمية خلال السنوات الأخيرة، وكما تبين في العدد الثاني من التوقعات العالمية للتنوع البيولوجي، لم تدرج أهداف الاتفاقية بصورة كافية في الخطط والاستراتيجيات الوطنية الشاملة في كل من البلدان النامية والبلدان المتقدمة ووكالات التعاون في مجال التنمية. وفي آذار/ مارس 2006، طلب مؤتمر الأطراف من الأمين التنفيذي استكشاف جميع الخيارات الممكنة وإعداد مشروع إستراتيجية لحشد الموارد لدعم تحقيق أهداف اتفاقية التنوع البيولوجي.

11. ووفقا للإحصاءات الجديدة الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في 3 نيسان/ ابريل 2007، انخفضت المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة من البلدان المانحة الرئيسية البالغ عددها 22 بلدان عضوا في لجنة المساعدات الإنمائية التابعة للمنظمة بنسبة 5.1 في المائة منذ عام 2005 بأسعار الدولار الثابتة لذلك العام وحقق 16 بلدا من البلدان الاثنين والعشرين أهداف 2006 للمساعدات الإنمائية الرسمية التي حددوها في مؤتمر مونتري لتمويل التنمية لعام 2007. وكانت المعونة المقدمة للبلدان الافريقية جنوب الصحراء، باستثناء الأعضاء من الديون، ثابتة في 2006، ناهيك عن تحدي تحقيق التزام مؤتمر جيلنجلز للثمانية الكبار بمضاعفة المعونة لافريقيا بحلول عام 2010. ويتوقع أن تنخفض المعونة الإنمائية الرسمية مرة أخرى في 2007 حيث انتهت إعفاءات الديون لكل من نيجيريا والعراق. ومن المتوقع أن تزيد عندئذ الأنماط الأخرى من المعونة مع تحقيق الجهات المانحة لتعهدات التي قطعتها على نفسها مؤخرا.

ثالثا- موجز للمذكرات التي وصلت من الأطراف والحكومات والشركاء المعنيين

12. أثارت مذكرة الأرجنتين شواغل فيما يتعلق بإطار تخصيص الموارد في مرفق البيئة العالمية، وكررت وجهات النظر التي كان قد أعرب عنها أعضاء مجلس المرفق الممثلين لكل من الأرجنتين وبوليفيا وشيلي وباراغواي وبيرو وأوروغواي فيما يتعلق بالعملية المؤدية إلى اعتمادها وشفافيتها ومنهجيتها ومؤشراتها والبيانات المستخدمة فضلا عن التأثيرات المحتملة على التنفيذ الوطني للاتفاقية. وأبرزت المذكرة أهمية دراسة إطار تخصيص الموارد خلال الاستعراض المتعمق لتوافر الموارد المالية بما في ذلك من خلال الآلية المالية.

13. وحددت استراليا في مذكرتها طائفة من مبادرات التمويل مثل توعية المجتمعات المحلية وإشراكها، وتنفيذ استراتيجيات الاتصال والموجهين من السكان الأصلين في العناية بالأراضي، والمنح المتضمنة نقل المعارف وتبادلها من خلال بعض الآليات مثل المتاحف ومؤسسات التعليم العالمي والجامعات. وتتضمن صناديقها الوطنية الرئيسية صندوق المياه الحكومي في استراليا، وصندوق صون الغابات التسمانية والصندوق الاستئماني للتراث الطبيعي وصندوق البيئة الحكومي الاسترالي والبرنامج الإقليمي للتراث الطبيعي.

14. وقدمت مذكرة كندا قائمة شاملة بالأنشطة والمبادرات والبرامج ذات الصلة بالتمويل:

(أ) التوعية بالتنوع البيولوجي الممولة من الحكومة
(ب) جمع الأموال للتنوع البيولوجي من خلال مناسبات جمع التبرعات
(ج) شراء الأغراض مثل لوحات التراخيص والطوابع والملصقات والهدايا الصغيرة
(د) برامج تمويل المنح/ المشاريع ذات الصلة بالتنوع البيولوجي
(ه) برامج استئمان الأراضي والتوجيه
(و) مبادرات الضرائب وتيسيرات الصون
(ز) الآليات المالية المهمة من مصادر غير كندية
(ح) اقتراحات لوضع آليات مبتكرة
(ط) آليات تمويل دولية.

15. وقدمت ألمانيا والمفوضية الأوروبية نيابة عن الجماعة الأوروبية ودولها الأعضاء في مذكراتهما وجهات نظر وخبرات بشأن طائفة من القضايا ذات الصلة بتنفيذ المادتين 20 و 21 ضمن جملة أمور.

(أ) توجيه من مؤتمر الأطراف لمرفق البيئة العالمية بما في ذلك تطبيق دليل المنافع العالمية (التنوع البيولوجي) لتحسين إطار تخصيص الموارد؛
(ب) الاعتبارات والآليات التي توجه جدول أعمال التعاون الإنمائي الدولي على النحو الوارد مثلا في إعلان باريس بشأن فعالية المعونة وبما في ذلك التأكيد على ملكية البلد المستفيد والتوحيد والتنسيق؛
(ج) إدراج التنوع البيولوجي وتحديد أولويته في الخطط والبرامج الوطنية للبلدان المستفيدة مثل أوراق إستراتيجية الحد من الفقر وخطط التنمية القطاعية واعتماد التقييم البيئي الاستراتيجي؛
(د) تكرس نسبة عالية من التمويل المتعلق بالتنوع البيولوجي للاستخدام المستدام، ومعالجة سبل العيش المتصلة بالتنوع البيولوجي، وشواغل الأمن الغذائي ضمن المشاريع والبرامج الاقتصادية والقطاعية الأخرى ولاسيما تلك المتعلقة بإدارة الموارد الطبيعية؛
(ه) لايمكن تعبئة التمويل الكافي والمستدام إلاّ إذا أدمجت اعتبارات التنوع البيولوجي بالكامل في الاقتصاديات والميزانيات الوطنية والإقليمية والدولية. وينطوي نهج الإصلاح المالي المتعلق بالبيئة على إمكانية الترتيب لطريقة تمكن الحكومات من زيادة العائدات والإسهام بإيجابية في الإدارة المستدامة للتنوع البيولوجي وغير ذلك من أهداف السياسات مثل إدرار العائدات والحد من الفقر، وحسن الإدارة والنمو؛
(و) تعين توليد الأموال من خلال توفير الخدمات الايكولوجية ومن تسويق منافع الإدارة المستدامة؛

(ز) مشاركة القطاع الخاص في تعزيز الفهم الأفضل بالتنوع البيولوجي، وتعبئة الدعم لتحقيق أهداف الاتفاقية؛

(ح) التعاون والتآزر بين اتفاقيات ريو الثلاث لزيادة فعالية استخدام الموارد المالية، والتوصية الواردة في تقرير فريق الأمم المتحدة رفيع المستوى بشأن التنسيق على مستوى المنظومة والتي تدعو إلى مواصلة التنسيق فيما بين وكالات الأمم المتحدة في مجال البيئة؛

(ط) يتعين أن تبين الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية المعنية بالتنوع بالبيولوجي أولويات التمويل؛

(ي) الرسالة من باريس بشأن دمج التنوع البيولوجي في التعاون الإنمائي الأوروبي المنعقد في الفترة 19-21 أيلول/ سبتمبر 2006؛

(ك) الخبرات المكتسبة من إنشاء وإدارة صناديق البيئة.

16. وتركزت مذكرة هندوراس على صندوق الإدارة البيئية وصندوق المناطق المحمية لديها.

17. وقدمت المكسيك ثمانية مقترحات في مذكرتها بشأن الآلية المالية تضمنت:

(ل) تحديد قائمة بالبلدان المؤهلة بموجب الآلية المالية،

(م) إجراءات الموافقة والإفراج عن الأموال،

(ن) مقترحات نشأت عن عمليات ترتيب الأولويات داخل البلدان،

(س) معايير تمويل المشاريع الإقليمية والعالمية،

(ع) بناء القدرات،

(ف) مشاركة أمانة الاتفاقية في استعراض إطار تخصيص الموارد،

(ص) نظر الفريق العامل للمؤشرات المستخدمة في تحديد الرقيم الدليلي للمنافع،

(ق) كفاءة الإدارة.

18. واقترحت ميانمار في مذكرتها تقديم طلب خاص لتشجيع البلدان المتقدمة التي لديها إمكانيات على تقديم مساهمات مالية بهدف تعزيز الموارد المالية للاتفاقية، وينبغي إسناد الأولوية لأقل البلدان نموا الغنية بموارد التنوع البيولوجي.

19. وتضمنت مذكرة سويسرا أمثلة تتعلق بمشاركتها طرف في المبادرة الأوروبية لتمويل التنوع البيولوجي التي وضعت في إطار البنك الأوروبي للتعمير والتنمية وضمن الإستراتيجية الأوروبية الموحدة بشأن التنوع البيولوجي والمناظر الطبيعية. وأوضحت سويسرا التحديات التي تصدت لها هذه المبادرة والتطورات الأخرى في الاستثمارات في الأعمال المعززة للتنوع البيولوجي من خلال تسهيلات تمويل التنوع البيولوجي ومرفق المساعدات التقنية في مجال التنوع البيولوجي.

20. ودعت منظمة السلام الأخضر الدولية، استنادا إلى استعراض الخيارات لتوليد أموال إضافية للشبكة العالمية للمناطق المحمية الأرضية، إلى ان إقامة آليات دولية لفرض ضرائب بيئية يعتبر أنسب الخيارات لسد فجوة التمويل. وعلى أساس إمكانية تطبيقها عالمية والقدرة الإدارية الدولية، رأت منظمة السلام الأخضر الدولية أن ضرائب الكربون، وضرائب الأخشاب وضرائب المعاملات النقدية تنطوي على أكبر الإمكانيات على جمع الإيرادات للشبكة العالمية للمناطق المحمية.

21. ووفقا للمذكرة المقدمة من الجمعية الملكية لحماية الطيور في المملكة المتحدة (الشركاء من أجل حياة الطيور)، تعتبر الصناديق البيئية من أهم الآليات لضمان التمويل المستدام للمناطق المحمية في البلدان النامية، وينبغي أن يشكل إنشاء وتمويل الصناديق البيئية جزءا رئيسيا من إستراتيجية الاتفاقية المقبلة بشأن تعبئة الموارد.

رابعا- مدخلات من أجل وضع إستراتيجية لحشد الموارد

22. يتعين أن ترتكز أي إستراتيجية لحشد الموارد لدعم تحقيق أهداف الاتفاقية على الجهود المحلية لجمع الأموال من موارد القطاعين العام والخاص فضلا عن المبادرات الثنائية والمتعددة الأطراف الجارية والمكملة بما في ذلك الأنشطة التي ينفذها فريق البيئة العالمية ووكالاته التنفيذية والمنفذة. وينبغي أن تشكل الأحكام المالية الواردة في الاتفاقية الأساس الذي ترتكز عليه إستراتيجية حشد الموارد، كما يمكن أن تستخدم المقررات ذات الصلة التي اعتمدها بالفعل مؤتمر الأطراف والمستمرة الصلاحية كمدخلات مباشرة في الإستراتيجية. وينبغي أيضا أن ترتكز الإستراتيجية على الخبرات الوطنية على النحو المبين في المذكرات المقدمة فضلا عن التقارير والاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية، ومراعاة فرص التمويل الناشئة وأية عوامل يمكن التنبؤ بها والتي قد يكون لها تأثيرات مادية على حشد الموارد لدعم تنفيذ الاتفاقية.

ألف: الأحكام ذات الصلة في اتفاقية التنوع البيولوجي

23. تشكل الأحكام المالية الواضحة في الديباجة والمواد 20 و21 و8(م) و9(ه) و12(ج) و15(7) و16(2) و(3) من الاتفاقية الإطار الناظم لإستراتيجية حشد الموارد، ويمكن إيجازها فيمايلي:

(أ) يتعين توفير استثمارات كبيرة لحفظ التنوع البيولوجي، ويتعين إدراج نص خاصة لتلبية احتياجات البلدان النامية بما في ذلك توفير موارد مالية جديدة وإضافية، والنفاذ الملائم إلى التكنولوجيات ذات الصلة. والواقع أن الاتفاقية نصت بوضوح في الفقرة 4 من المادة 20 أن مدى تنفيذ البلدان النامية لالتزاماتها بفعّالية بمقتضى الاتفاقية يعتمد على تنفيذ الأطراف من البلدان المتقدمة لالتزاماتها بمقتضى الاتفاقية فيما يتعلق بالموارد المالية ونقل التكنولوجيا؛

(ب) يتعهد كل طرف بتقديم دعم وحوافز مالية فيما يتعلق بالأنشطة الوطنية؛

(ج) توفر الأطراف من البلدان المتقدمة موارد مالية جديدة وإضافية من خلال آلية مالية لتمكين الأطراف من البلدان النامية من تغطية التكاليف الإضافية الكاملة المتفق عليها لتنفيذ التدابير التي تحقق الالتزامات بالاتفاقية؛

(د) يجوز أن تقدم الأطراف من البلدان المتقدمة موارد مالية من خلال القنوات الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف الأخرى؛

(ه) تنظر الأطراف في تعزيز المؤسسات المالية الحالية لتوفير الموارد المالية؛

(و) تأخذ الأطراف في اعتبارها الكامل الاحتياجات النوعية والأوضاع الخاصة لأقل البلدان نموا، والظروف الخاصة الناشئة عن الاعتماد على التنوع البيولوجي وتوزيعه ومواقعه داخل الأطراف من البلدان النامية ولاسيما الدول الجزرية الصغيرة؛

(ز) إيلاء الاهتمام للأوضاع الخاصة للبلدان النامية بما في ذلك تلك الأكثر ضعفا من الناحية البيئية مثل تلك التي تضم مناطق قاحلة وشبه قاحلة والمناطق الساحلية والجبلية؛

(ح) التعاون مطلوب في توفير الدعم المالي للحفظ في المواقع الطبيعية والحفظ خارج المواقع الطبيعية فضلا عن القضايا ذات الصلة بالبحوث والتدريب، والحصول على الموارد الوراثية والحصول على التكنولوجيا ونقلها.

باء: المقررات السارية

24. نظر مؤتمر الأطراف مسألة الموارد والآلية المالية كبند دائم في جدول الأعمال في جميع اجتماعاته العادية واعتمد ثمانية مقررات بشأن الموارد المالية شملت القرارات 2/1 و6/2 و6/3 و12/4 و11/5 و16/6 و21/7 و13/8. ويمكن استخدام العناصر ذات الصلة في تلك المقررات التي وصل معظمها إلى مراحل متقدمة من التنفيذ بوصفها مدخلات في الإستراتيجية وفيمايلي موجز للمدخلات الأخرى غير تلك المشار إليها بالفعل في مواد الاتفاقية والواردة أعلاه.

25. تتضمن العناصر المستمدة من ديباجات المقررات السارية:

(أ) الحاجة إلى إحداث زيادة كبيرة في الدعم المالي الدولي لتنفيذ الاتفاقية وتيسير تدفق هذه المساعدات

(ب) نقص المعلومات الشاملة عن الاتجاهات في المساعدات الإنمائية فيما يتعلق بالتنوع البيولوجي

(ج) معلومات أكثر اكتمالا عن الدعم المالي من جميع المصادر ذات الصلة لتنفيذ أهداف الاتفاقية بما في ذلك برامج العمل التي أنشأها مؤتمر الأطراف للمساعدة في وضع المزيد من التوجيه للآلية المالية، وزيادة التنسيق مع مؤسسات التمويل الأخرى

(د) الثغرات في التمويل على جميع المستويات في معالجة الاحتياجات لتحقيق الأهداف الثلاثة للاتفاقية بطريقة متوازنة

(ه) مستوى المساعدات الإنمائية الرسمية لدعم اتفاقية التنوع البيولوجي

(و) استئصال الفقر والتنمية المستدامة وتحقيق الأهداف الثلاثة للاتفاقية عناصر مترابطة بصورة وثيقة

(ز) النتيجة الإيجابية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بتمويل التنمية الذي يمثل خطوة حاسمة نحو تحقيق أهداف استئصال الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي المتواصل وتعزيز التنمية المستدامة

(ح) التآزر بين اتفاقيات ريو يوفر فرصا لزيادة فعالية استخدام الموارد المالية

(ط) أهمية تحديد المصادر البديلة للتمويل لدعم الاتفاقية

(ي) الحاجة إلى استكشاف جميع الخيارات الممكنة للتخفيف من ثغرات التمويل وتعظيم توافر الموارد المالية لدعم تنفيذ الاتفاقية بما في ذلك من خلال الصناديق البيئية ضمن جملة أمور

(ك) إشراك جميع أصحاب المصلحة المعنيين في تنفيذ الاتفاقية.

26. تشمل عناصر من المقررات السارية للعمل من جانب الأطراف والحكومات والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية والوكالات الإنمائية وغيرها من الجهات المانحة مايلي:

(أ) أهمية الدعم المالي لتنفيذ الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية المعنية بالتنوع البيولوجي، ولبناء القدرات لتنفيذ بروتوكول قرطاجنة.

(ب) اتخاذ إجراءات في الوقت المناسب لضمان التنفيذ الفعّال لبرنامج العمل فضلا عن الخطة الإستراتيجية للاتفاقية والغايات المرتبطة بها.

(ج) العمل الملموس لاستعراض اعتبارات التنوع البيولوجي وإدراجها في عمليات وضع وتنفيذ المبادرات الإنمائية الدولية الرئيسية مثل مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، واستراتيجيات الحد من الفقر، والإطار الإنمائي الشامل فضلا عن الخطط الوطنية للتنمية المستدامة والسياسات والخطط القطاعية ذات الصلة.

(د) الفرص الأخرى للاستفادة من مختلف المبادرات بما في ذلك صكوك الأعضاء من الديون لتعزيز عمليات حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام.

(ه) تعزيز وتدعيم الصناديق البيئية الوطنية والإقليمية الجديدة وتعزيز وتوسيع نطاق هذه الصناديق العملة ونقل المعارف وتبادلها عن هذه الآليات من خلال إنشاء و/أو تعزيز الشبكات أو الدوائر الوطنية والدولية المعنية بالتعلم.

(و) المشاريع الممولة المتعلقة بالتنوع البيولوجي تتاح للجمهور على مواقع كل منها على الويب والأمين التنفيذي.

(ز) إجراءات التمويل ومعايير الاستحقاق والأولويات البرامجية فيما يتعلق بالتنوع البيولوجي فضلا عن الخبرات في مجال تعميم التنوع البيولوجي في عمليات التمويل.

27. تشمل العناصر من المقررات السارية التي تدعو إلى اتخاذ إجراءات من جانب الأطراف والحكومات مايلي:

(أ) تحديد أولوياتها لتمويل أنشطة التنوع البيولوجي الوطنية بالاستناد إلى الخطة الإستراتيجية، والاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية ذات الصلة بالتنوع البيولوجي مع مراعاة العناصر ذات الصلة في برامج عمل الاتفاقية.

(ب) الميزانيات والسياسات النقدية الوطنية بما في ذلك فعّالية المساعدات الإنمائية الرسمية المخصصة للتنوع البيولوجي بهدف تعزيز صون التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام مع توجيه اهتمام خاص للحوافز الإيجابية وأدائها فضلا عن الحوافز السلبية، وطرق وسبل إزالتها أو التخفيف منها.

(ج) النظر في منح إعفاءات ضريبية في نظم الضرائب الوطنية للتبرعات التي تقدم فيما يتعلق بالتنوع البيولوجي.

(د) إدراج التنوع البيولوجي في التنمية القطاعية وبرامج المساعدات الإنمائي بما في ذلك أوراق إستراتيجية الحد من الفقر، حيثما توجد، لتعظيم فرص تعبئة الموارد المالية.

(ه) الخبرات المتعلقة بوضع وتنفيذ التدابير المالية لدعم الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية ذات الصلة بالتنوع البيولوجي مثل الصناديق الاستئمانية للتنوع البيولوجي والترويج لمشاركة القطاع الخاص في دعم التنوع البيولوجي.

(و) الشراكات التي تهدف إلى تعزيز الاستثمارات المالية في التنوع البيولوجي، وترتيبات الشراكة ذات الصلة بالتنوع البيولوجي مع المؤسسات المالية وأصحاب المصلحة الآخرين وفيما بينهم بما في ذلك قطاعات المصارف والأعمال من أجل الترويج، ضمن جملة أمور، لوضع وتنفيذ المبادرات مثل المبادرة العالمية بشأن المصارف ورجال الأعمال والتنوع البيولوجي لدعم تحقيق أهداف الاتفاقية والغايات العالمية المتفق عليها.

(ز) عملية لرصد الدعم المالي للتنوع البيولوجي.

(ح) التنفيذ الكامل لتوافق الأداء النقدي بشأن تطور عملية جولة المفاوضات الإنمائية في الدوحة واختتامها بنجاح.

28. وفيما يتعلق بالبلدان النامية تشمل هذه العناصر أدرج وسائل وسبل دعم تنفيذ أهداف اتفاقية التنوع البيولوجي في الحوارات الدائرة مع المؤسسات الحالية وتشمل بالنسبة للبلدان المتقدمة مايلي:

(أ) دعم تنفيذ أهداف اتفاقية التنوع البيولوجي في سياسات التمويل الخاصة بمؤسسات التمويل التابعة لها وتلك الخاصة بمؤسسات التمويل الإقليمية والمتعددة الأطراف.

(ب) وضع، حيثما يمكن، معلومات موحدة بشأن الدعم المالي لأهداف اتفاقية التنوع البيولوجي وإدراج هذه المعلومات في التقارير الوطنية.

29. تشمل عناصر من المقررات السارية لاتخاذ إجراءات من جانب أمانة الاتفاقية:

(أ) تحقيق التنسيق والاتساق والتآزر في توفير التمويل للتنوع البيولوجي فيما بين الأطراف المانحة والحكومات ومؤسسات التمويل الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف ووكالات التنمية لتجنب الازدواجية في العمل وتحديد الثغرات في الأنشطة وتحديد الأنشطة والتمويل اللازمين.

(ب) الوسائل الممكنة للتعاون مع مؤسسات التمويل لتيسير الجهود الرامية إلى توفير الدعم الأكبر للاتفاقية.

(ج) مواصلة التعاون مع آليات التمويل في الاتفاقيات والاتفاقات المعنية في المنظمات الدولية والإقليمية والمساعدة في تحديد استراتيجيات وبرامج التمويل وفي تعزيز بناء القدرات.

(د) مواصلة التعاون مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن جمع البيانات لاستخدامها في الإبلاغ المنتظم عن حالة واتجاهات الجوانب المالية للتنوع البيولوجي.

(ه) مواصلة التعاون في العمل المعني بمسائل المالية بشأن جدول أعمال القرن 21 في إطار اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة، والإسهام في المشاورة رفيعة المستوى بشأن تمويل التنمية التابعة للجمعية العامة ومتابعة نتائج القمة العالمية للتنمية المستدامة ذات الصلة بالموارد المالية الإضافية.

(و) وضع خصائص خاصة بأنشطة التنوع البيولوجي لإتاحة الفرصة لمؤتمر الأطراف لتقديم مقترحات لمؤسسات التمويل بشأن الكيفية التي يمكن بها أن يجعلوا أنشطتها في مجال التنوع البيولوجي أكثر دعما للاتفاقية.

(ز) المعلومات المتعلقة بتأثيرات الديون الخارجية على صون التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام، وإمكانية استخدام مبادرات مقايضة الديون بالطبيعة لدعم تنفيذ اتفاقية التنوع البيولوجي.

(ح) الإمكانيات الأخرى لتحديد الموارد المالية لدعم أهداف الاتفاقية أو العناصر الواردة في برامج العمل.

(ط) فرص وضع مبادرة عالمية بشأن المصارف والأعمال والتنوع البيولوجي مع مراعاة الآليات والمؤسسات العاملة وغير ذلك من المبادرات أو العمليات العالمية والإقليمية بغرض زيادة التمويل للتنوع البيولوجي، وإدراج التنوع البيولوجي في القطاع المالي.

(ي) الإمكانيات الأخرى للتشجيع على إشراك القطاع الخاص في دعم أهداف الاتفاقية.

(ك) المؤسسات الخيرية لدعم الأنشطة التي تعزز تنفيذ الاتفاقية.

(ل) رصد الدعم المالي المقدم لتنفيذ الاتفاقية.

(م) التعاون الممكن مع المؤسسات المعنية لمعالجة احتياجات تحقيق مركزية المعلومات بشأن أنشطة مؤسسات التمويل والجهات المانحة الأخرى ذات الصلة بالتنوع البيولوجي.

(ن) الجهود لتجميع ونشر معلومات التمويل ذات الصلة بالتنوع البيولوجي حتى يتسنى رصد حالة التمويل وتحديد الثغرات في أنشطة التمويل ووضع خيارات بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالحصول على التمويل لمشاريع

التنوع البيولوجي، وأنشطة التمويل ومصادره، وقصص النجاح وأفضل الممارسات في استخدام الموارد الحالية المتاحة.

(س) قاعدة بيانات بشأن معلومات التمويل ذات الصلة بالتنوع البيولوجي والمتاحة من خلال آلية توفير المعلومات وغير ذلك من وسائل الاتصال حسب مقتضى الحال.

30. وتشمل عناصر من المقررات السارية لاتخاذ إجراءات من جانب المنظمات الدولية:

(أ) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، من خلال مبادراته المتعلقة بالقطاع المالي، والبنك الدولي وغيره مؤسسات التمويل لتعزيز مراعاة القطاع المالي للتنوع البيولوجي.

(ب) معلومات بشأن الدعم المالي للاتفاقية وبشأن الوسائل التي تدعم بها الأنشطة الاتفاقية.

(ج) الأنشطة الأكثر دعما للاتفاقية.

(د) علاقات الإبلاغ مع الاتفاقية.

(ه) تحالف تمويل الصون.

31. تشمل العناصر من المقررات السارية لاتخاذ إجراءات من جانب مرفق البيئة العالمية حلقة عمل بشأن تمويل التنوع البيولوجي بغرض تقاسم المعارف والخبرات فيما بين مؤسسات التمويل واستكشاف إمكانية عمل مرفق البيئة العالمية كعامل تحفيز للتمويل.

32. وتجدر الملاحظة أيضا أن مؤتمر الأطراف قد قرر، فيما يتعلق بإجراءات المتابعة أن تظل الموارد المالية والآلية المالية بندا دائما في جدول أعمال اجتماعات مؤتمر الأطراف.

جيم: الخبرات الوطنية

33. تضمنت معظم هذه الاستراتيجيات وخطط العمل في البلدان النامية اعتبارات مالية مثل:

(أ) حجم القيود المالية

(ب) تحديد متطلبات التمويل

(ج) تنسيق الهيكل التنظيمي

(د) الوثائق البرامج لوضع الأولويات الوطنية

(ه) عملية لوضع استراتيجيات مالية أو خطة تمويل هادفة

(و) اجتماعات موائد مستديرة أو اجتماعات أفرقة استشارية

(ز) المحاسبة الوطنية لعائدات التنوع البيولوجي ومصروفاته وتوقعاتها

(ح) حصر جميع الجهات المانحة

(ط) وضع أهداف تمويل واضحة سردية أو تحتوي على الحجم المستهدف النوعي أو معدل الزيادة

(ي) عملية الميزانية الوطنية مثل وضع بعد خاص للتنوع البيولوجي في الميزانية الوطنية استنادا إلى برنامج العمل السنوي الخاص بالتنوع البيولوجي

(ك) استعراض الميزانيات القطاعية والوطنية لتعزيز عملية إدراج التنوع البيولوجي في هذه الميزانيات

(ل) التعاون الثنائي والإقليمي والمتعدد الأطراف بما في ذلك إستراتيجية مرفق البيئة العالمية على المستوى القطري

(م) إنشاء الصناديق البيئية وتعزيز استخدامها

(ن) القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية بوصفها مصادر للمساعدة وتوفير البيئات الممكنة للشراكات بين القطاعين العام والخاص

(س) تدابير التمويل في مجالات مواضيع نوعية في الاتفاقية

(ع) قائمة بأفكار ومفاهيم المشاريع

(ف) المحاسبة البيئية وعمليات تقييم الأثر البيئي

(ص) آليات جديدة مثل رسوم المستخدمين أو غير ذلك من التدابير لإدرار الموارد

(ق) الأسواق/ المدفوعات بشأن خدمات النظم الايكولوجية

(ر) دمج آليات التمويل اللازمة لتحقيق الصون الكافي والاستخدام المستدام

(ش) بناء القدرات في مجال وضع المشاريع واستخدامات المنح

(ت) استثارة الوعي في جميع القطاعات

(ث) تبادل البلدان النظيرة

(خ) نظام للرصد والمؤشرات بشأن فعالية الاستثمارات في صون التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام والقضاء على المخلفات.

34. وتتضمن النهج الإستراتيجية المبينة في الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية المعنية بالتنوع البيولوجي فضلا عن تقارير البلدان المتقدمة مايلي:

(أ) أهداف وتقديرات نوعية للتمويل مثل 1 في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدات ذات الصلة بالبنية و 3 في المائة للمساعدات الإنمائية للتنوع البيولوجي أو 0.1 في المائة من الناتج القومي الإجمالي سنويا للقضايا الدولية المتعلقة بالبيئة والطبيعة في سياق المساعدات الإنمائية الرسمية؛

(ب) التنوع البيولوجي كهدف محدد للمساعدات الإنمائية الرسمية؛

(ج) برامج المساعدات المعنية بالتنوع البيولوجي؛

(د) إدراج التنوع البيولوجي في وثائق السياسات الرئيسية الجديدة؛

(ه) مشاريع التنوع البيولوجي المدرجة في برنامج المساعدات البيئية وغيرها من برامج المعونة؛

(و) تطبيق عمليات تقييم التدقيق البيني السنوي وتقييم الأثر البيئي.

(ز) إدراج التنوع البيولوجي في معايير اختبار وتصميم وتقييم مشاريع المساعدات الإنمائية؛

(ح) بناء القدرات لتحديد الأولويات البيئية وتعزيز الخبرات المعنية بالبيئة؛

(ط) تنفي أحكام الاتفاقية والالتزامات والاتفاقات الدولية الأخرى ذات الصلة بطريقة فعّالة ومنسقة ومتساوقة؛

(ي) تعظيم تأثيرات صكوك التمويل الثنائية بإتباع الوسائل التكاملية الإستراتيجية وتنسيق السياسات والنهج؛

(ك) استكشاف إمكانيات تمويل جديدة ومنتجات جديدة.

خامسا- خيارات لحشد الموارد بما في ذلك الآليات المالية المبتكرة

ألف: الخيارات على المستوى الوطني

35. توفر التقارير والخطط الوطنية طائفة عريضة من الخيارات لحشد الموارد على المستوى الوطني مثل:

أ- البرمجة القطرية

(1) أساس برنامج التنوع البيولوجي للميزانية الوطنية

(2) النهج الشامل للقطاع (قطاع البيئة والموارد الطبيعية) إزاء مخصصات الميزانية (بما في ذلك الدعم المقدم من الجهات المانحة)؛

(3) برنامج العمل الوطني بشأن التنوع البيولوجي الذي يشجع على توحيد السياسات الإنمائية التي تضمن البيئة السليمة وإدراج دعم الميزانية المقدم من الحكومة ومن التمويل من خارج الميزانية عن طريق المشاريع؛

(4) الخطط الوطنية المتعددة السنوات التي تنطوي على برامج تتضمن تدابير تتصل بصورة مباشرة أو غير مباشرة بتنفيذ الاتفاقية؛

(5) تقديرات للاحتياجات من التمويل؛

(6) حالة ميزانية الدولة فيما يتعلق بتلبية الاحتياجات الأساسية لتمويل صون التنوع البيولوجي؛

(7) مستوى الأموال المنفقة على القطاع البيئي بما في ذلك نسبة من الناتج المحلي الإجمالي؛

(8) إشراك القطاع المصرفي مثل القروض بشروط تفضيلية للبناء البيئي؛

(9) الصناديق البيئية أو الأموال المجنبة لضمان استدامة الصون؛

(10) الإعانات البيئية أو المدفوعات الطوعية؛

(11) برامج الإنفاق الخاصة؛

(12) جميع مصادر التمويل بما في ذلك الدعم المؤسسي؛

(13) الإستراتيجية القطرية لمرفق البيئة العالمية؛

(14) استعراض مصادر التمويل للحصول على صورة أوضح عن المدى الذي وصلت إليه عملية تحقيق أهداف التنوع البيولوجي من خلال البرامج الموجهة بصورة محددة؛

(15) ربط عدم الأداء أو الآثار البيئية؛

(16) إصلاحات الميزانية لتجنب أية تأثيرات معاكسة محتملة على التنوع البيولوجي أو التخفيف منها؛

(17) الإعفاءات الضريبية في نظم الضرائب الوطنية للتبرعات التي تقدم للتنوع البيولوجي؛

(18) الموارد المالية الجديدة والإضافية على المستوى الوطني وإطار الإدارة الحكيمة المؤدي إلى تعبئة الموارد المالية من القطاع الخاص؛

(19) القدرات والتسهيلات الوطنية لتعبئة الموارد المالية المحلية؛

(20) متطلبات التعاون دون الإقليمي والإقليمي والدولي لدعم الجهود الوطنية؛

(21) مشاركة مؤسسات التعاون المالي الثنائية و/أو المتعددة الأطراف.

ب- حسابات التنوع البيولوجي الوطنية:

(1) رصد الدعم المالي المحلي والخارجي للتنوع البيولوجي لضمان الاستخدام الرشيد للموارد المتاحة وتحديد الثغرات في تخصيص الموارد؛

(2) مخصصات الميزانية السنوية التي ترصدها الحكومات لجميع المؤسسات العاملة ضمن نظام حماية الطبيعة ولبرامجها ومشاريعها؛

(3) المصروفات الوطنية على الغابات ذات الصلة بالتنوع البيولوجي، وحفظ الطبيعة، والمناطق المحمية، ومصايد الأسماك والزراعة، والبيئة الزراعية والسياحية والموارد الطبيعية والتعليم والعلم، والصناعة والتجارة، والتنمية الإقليمية والأشغال العامة والطاقة والمحيطات والنقل والتنمية الحضرية والمياه والتعدين والحدائق النباتية، والمناطق العشبية والصحة والدفاع الوطني وغير ذلك؛

(4) الميزانيات السنوية لحكومات الأقاليم والحكومات المحلية المخصصة لصون الطبيعة؛

(5) وضع تفاصيل المصروفات المتكررة والمصروفات الرأسمالية؛

(6) الاتجاهات في الاستثمار العام في الحماية البيئية والتخفيف من الأضرار التي تلحق بها؛

(7) تعزيز طرف وضع الميزانيات فيما يتعلق بالتنوع البيولوجي لتبين التكاليف غير الملموسة.

ج- هيكل التنسيق على المستوى الوطني:

(1) عمليات التنسيق بين الوزارات

(2) المكتب أو الوحدة المعنية بالتنوع البيولوجي على المستوى الوطني

(3) أخصائيون في مجال تعبئة الموارد.

جيم: خيارات على المستوى الإقليمي

36. تتضمن التقارير والخطط الوطنية العديد من خيارات تعبئة الموارد على المستوى الإقليمي:

(أ) الموائد المستديرة الإقليمية لتيسير الموارد الإقليمية؛

(ب) برامج ومشاريع إقليمية بدعم من الوكالات الثنائية والمتعددة الأطراف ولاسيما مرفق البيئة العالمية؛

(ج) إمكانية استخدام المصارف والمنظمات الإنمائية الإقليمية في تيسير الموارد الإقليمية؛

(د) القوى القائدة في العمليات الإقليمية؛

(ه) إنشاء آليات تمويل إقليمية.

دال: خيارات على المستوى العالمي

37. توفر المقررات السارية ا لصادرة عن مؤتمر الأطراف توجيها واسع النطاق بشأن خيارات حشد الموارد على المستوى العالمي. غير أن قمة حاجة إلى تعزيز التنسيق والاتساق والتآزر في تمويل التنوع البيولوجي بين الأطراف المانحة والحكومات ومؤسسات التمويل الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف، والوكالات الإنمائية لتجنب الازدواجية في

العمل ولمعالجة الثغرات في أنشطة التمويل. كما أن ثمة حادة إلى تعزيز وتيسير الإجراءات الرامية إلى حشد وتوجيه الموارد المالية الجديدة والإضافية لبلورة وتنفيذ البرامج والمشاريع والتقارير القطرية ودون الإقليمية والإقليمية وخاصة في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال. وقد يدور هذا التنسيق حول المؤسسات العاملة مثل الآلية المالية للاتفاقية، ولجنة المساعدات الإنمائية في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والموائد المستديرة للجهات المانحة وغير ذلك. ويمكن استكشاف إمكانية استخدام مؤتمر الأطراف في عقد اجتماعات موازية للجهات المانحة بوصف ذلك فرصة للحكومات والوكالات المانحة لبيان مبادرات التمويل ذات الصلة بالتنوع البيولوجي والإبلاغ عن الخطط المقررة لتمويل برامج ومشاريع التنوع البيولوجي، ويمكن أيضا النظر في إنشاء فريق خبراء تقني مخصص بشأن الآليات المعتمدة على السوق لتوفير المشورة التقنية وعمليات التقييم الخاصة بالآليات المالية المبتكرة الوطنية والدولية وذلك لكي تبحث مثلا المدفوعات مقابل خدمات النظم الايكولوجية.

هاء: آليات التمويل المبتكرة

38. أشار الكثير من الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية المتعلقة بالتنوع البيولوجي إلى الآليات المالية المبتكرة. غير أنه لايبدو أن هناك معايير واضحة يمكن على أساسها وضع آلية مالية مبتكرة وقد يكون من المفيد دراسة السبب في ضرورة وجود ابتكارات في الآليات المالية، وماهي الآلية المالية المبتكرة، وماهي العناصر التي تسهم في وضع الآليات المالية المبتكرة، وماهي الوسائل والمنهجيات لتقاسم ومواءمة آليات التمويل المبتكرة في السياق المحلي والنظر، استنادا إلى هذه المعلومات، في كيفية تحسين تقاسم المعارف بشأن الآليات المالية المبتكرة لتحقيق أهداف الاتفاقية، وما هي الطريقة التي يمكن بها للمجتمع الدولي أن يساعد بصورة أفضل البلدان في تكرار ومواءمة الآليات المالية المبتكرة، وكيفية تبني السياسات التي تشجع آليات التمويل المبتكرة.

39. ينبغي أن تنطوي الآلية المالية المبتكرة على فكرة مبدعة أي أن تتضمن تصور وتنفيذ طريقة جديدة لحشد وتوجيه الموارد المالية، ويمكن أن يكون ذلك مثلا عن طريق إدراج عناصر جديدة، أو توليفة جديدة للعناصر الموجودة أو إجراء تغيير كبير أو الانتقال بعيدا عن الطريقة التقليدية للاضطلاع بالأمور. وينبغي أن توفر إجابة فعّالة ومبدعة وفريدة على المشاكل الجديدة أو إجابة جديدة على المشاكل القديمة بل قد يمكن مواصلة تمويلها من جانب أولئك الذين اعتمدوها. وقد تتخذ الآلية المالية المبتكرة شكل منتجات جديدة وسياسات وبرامج جديدة ونهج جديدة وعمليات جديدة. والمنتجات الجديدة هي أدوات التمويل الجديدة الصالحة للتسويق التي يمكن استخدامها لاجتذاب الاستثمارات العامة والخاصة في أنشطة التنوع البيولوجي ومشاريعه. ونظرا للمدى العريض للمكاسب البيئية والاقتصادي والاجتماعية التي ستنشأ في المستقبل عن التنوع البيولوجي، تتوافر فرص كبيرة لوضع منتجات جديدة جذابة وطنيا ودوليا. وتشير السياسات الجديدة عموما إلى الابتكارات في سياسات العائدات والإنفاق على المستوى الوطني أو في نظم التعاون الإنمائي الدولية. وقد تحقق تقدم واضح في سياسات العائدات والإنفاق المبتكرة على المستوى الوطني إلاّ أنه مازال يتعين استكشاف الفرص في كل من سياسات العائدات والإنفاق على المستوى الدولي. ولاتتوافر البرامج الجديدة بشأن تعبئة الموارد إلاّ في عدد محدود من البلدان. وتميل معظم البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال إلى عرض خططها للعمل مصحوبة بقائمة من مفاهيم المشاريع بوصفها أداة لتعبئة الموارد. إلاّ أنه يبدو أن إطار استراتيجي الأشمل مازال مفقودا. وقد توفر الإستراتيجية الجديدة للتنوع البيولوجي التي قوم بوضعها حاليا مرفق البيئة العالمية فرصا لوضع برامج جديدة لتعبئة الموارد من جانب

البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال. وتشمل النهج الجديدة، تطبيق أشكال جديدة للآليات المالية. وتركز العمليات الجديدة على تحسين نوعية تعبئة الموارد المالية. واعتمادا على المرحلة التي وصلت إليها إدارة التنوع البيولوجي، قد تعتبر الآلية المالية راسخة تماما في أحد الظروف إلاّ أنه ينظر إليها على أنها مبتكرة في سياق جغرافي آخر.

40. ويمكن القول بصورة عامة أن هناك نقصا في الابتكارات المالية في عملية الاتفاقية. فجميع تلك الآليات المالية تقريبا التي قد تعتبر "مبتكرة" طبقت في القرن الماضي. وكان تكرار ومواءمة تلك الآليات المالية المبتكرة الأولى تتم بصورة بطيئة نسبيا. وقد قدمت منتجات تمويل جديدة تتضمن المليارات من دولارات الولايات المتحدة في سياق اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ بما في ذلك ثلاثة صناديق خاصة (الصندوق الخاص لتغير المناخ وصندوق أقل البلدان نموا وصندوق المواءمة) في إطار الآلية المالية، و ثلاث آليات مرونة مبتكرة (آلية التنمية النظيفة والتنفيذ المشترك وتجارة الانبعاثات). ويعتبر مرفق المالية الدولية، وتحويل الديون ومساهمة التضامن في السفر الجوي من أهم الآليات الأخرى التي تجري مناقشتها في المجتمع الدولي. وأظهر تقدير صدر أخيرا أن فرص مساهمة بمبلغ 5 يورو على جميع بطاقات السفر بالطائرات في مختلف أنحاء العالم مع رسم إضافي قدره 20 يورو على فئة رجال الأعمال والدرجة الأولى سوف يحقق 10 مليارات يورو أي مايقرب من سدس المستوى الحالي الإجمالي للمساعدات الإنمائية الرسمية. واقترحت فرسنا تخصيص جزء من عائدات المساهمة لمكافحة مرض الإيدز وخاصة لتمويل العقاقير المضادة لهذا المرض على أساس طويل الأجل. ووفقا للبنك الدولي فإن التحويلات العالمية الرسمية زادت بمقدار الضعف خلال السنوات الخمس الماضية وأصبحت الآن أكثر من ضعف تدفقات المعونة الدولية، مما يوفر فرصا لتسليم مكاسب الرفاهية الهامة وخفض الفقر.

41. وثمة مبادرة اتخذها مؤخرا برنامج الأمم المتحدة للبيئة والاتحاد الدولي لصون الطبيعة قد توفر فرصا مهمة لوضع آليات مالية مبتكرة وخاصة على المستوى الدولي. ففي أعقاب تقييم النظم الايكولوجية للألفية، أشرف برنامج الأمم المتحدة للبيئة على "حلقة عمل رفيعة المستوى لتبادل الآراء بشأن إنشاء أسواق مناصرة للفقراء لخدمات النظم الايكولوجية" وأجرى تحليلا للمشاريع الرائدة المتعلقة بمختلف المدفوعات مقابل خدمات النظم الايكولوجية والتي يجري تنفيذها في مختلف أنحاء العالم، والنظرات المتعمقة الناشئة بشأن الإمكانيات العملية لتطبيق نظم المدفوعات هذه. وحدد اجتماع آخر عقد في أيلول/ سبتمبر 2006 عددا من الآليات المؤسسية الممكنة الجديرة بمزيد من التحري والبحث (1) صندوق نمطي (2) منبر تقديري للتجارة الدولية (3) تنسيق نظام التجارة للتنوع البيولوجي (4) توليفة من هذه العناصر. وتتنبأ خطة عملها بمايلي: (1) تنسيق البحوث التطبيقية بغرض تسوية التحديات والقيود التقنية والسياساتية والمؤسسية بشأن تطبيق المدفوعات مقابل خدمات النظم الايكولوجية على المستوى الدولي (2) تحديد وتعبئة الاستعداد للدفع في شكل مسوحات ومقابلات وحلقات عمل لتحديد الابتكارات المتعلقة بالدفع مقابل خدمات النظم الايكولوجية بغرض توفير اهتمام صريح، على جانب الطلب، بالمشاركة في المدفوعات مقابل خدمات النظم الايكولوجية على المستوى الدولي (3) سد الفجوة بين الإمدادات والطلب في شكل مناقشات مع موردي خدمات النظم الايكولوجية وغيرهم من أصحاب المصلحة في عدد من البلدان لمعالجة الاحتياجات المحلية، وشواغل التوزيع ومتطلبات المشاركة في خطط المدفوعات الدولية وإقامة مشاريع رائدة مع البلدان الموردة والجهات المشترية لخدمات النظم والمنظمات الشريكة الأخرى. وقد اكتسب مرفق البيئة العالمية خبرات هائلة في مجال المدفوعات التي تقدم مقابل خدمات النظم الايكولوجية والمبادرات الأخرى المعتمدة على السوق ويدرك

تماما التحديات السياساتية والمؤسسية والخاصة بالاستدامة أمام وضع المدفوعات مقابل خدمات النظم الايكولوجية على المستويين الوطني والدولي.

سادسا- إطار وعناصر مقترحة لمشروع استراتيجية حشد الموارد

42. قد تتضمن إستراتيجية حشد الموارد عناصر هيكلية مثل الرؤية والمهمة مع الغايات والأهداف والبرمجة الإستراتيجية والاستعراض والتقييم. ويتناول بيان الرؤية الحالية السامية التي تريد الإستراتيجية أن تحققها، ويحدد بيان المهمة الأغراض أو الأهداف العريضة لوضع وتنفيذ الإستراتيجية وتستخدم الأهداف (أي الأهداف المشكلة بصورة تقريبية) والغايات (وهي الأهداف المحددة التي تعكس الأطر الزمنية وحجم التأثير) للقضاء على الفجوة بين الوضع الراهن والحالة المأمولة في المستقبل. ويشار في بعض الأحيان إلى الأهداف باعتبارها غايات مستهدفة. ويتضمن الكثير من استراتيجيات حشد الموارد أيضا برامج تحدد خطط التنفيذ. وفيمايلي بعض الاقتراحات الأولية لإطار وبعض العناصر لاستراتيجية مقترحة لحشد الموارد تقدم لأغراض التوضيح وينبغي التوسع في وضع الاستراتيجية بإدراج، حسب مقتضى الحال بعض الخيارات من الأقسام السابقة تحت العناوين المختلفة للإطار.

السياق

مثل

- الاتفاق أثناء مؤتمر الأرض عام 1992 على الحاجة إلى موارد مالية جديدة وإضافية.
- تطور الاتجاهات في مستويات المعونة وطرق التعاون الإنمائي.
- تطور الآلية المالية للاتفاقية.
- نشأة بعض صناديق وآليات بيئية أخرى.
- زيادة دور القطاع الخاص والمؤسسات وزيادة الاهتمام بمفهوم المدفوعات مقابل خدمات النظم الايكولوجية.
- الحاجة إلى إجراءات غير مسبوقة لتحقيق هدف التنوع البيولوجي لعام 2010.
- دمج هدف التنوع البيولوجي لعام 2010 في إطار الأهداف الإنمائية للألفية.

المهمة والغرض من الإستراتيجية:

- مثل توفير إطار للعمل على الأصعدة الوطنية ودون الوطنية والإقليمية والعالمية لزيادة الموارد المتاحة من جميع المصادر لتنفيذ الاتفاقية وتحقيق هدف 2010.
- توفير إطار لكي يستعرض مؤتمر الأطراف تنفيذ الأحكام ذات الصلة في الاتفاقية، ومقرراته ذات الصلة ولتقييم التقدم المحرز صوب تحقيق الأهداف وثيقة الصلة بالخطة الإستراتيجية وهدف التنوع البيولوجي لعام 2010.

المهمة والغرض من الإستراتيجية:

- مثل (ملحوظة: هذه النقاط من الخطة الاستراتيجية وإطار هدف التنوع البيولوجي لعام 2010).

الهدف: تحسين الأطراف لقدراتها المالية والبشرية والعلمية والتقنية والتكنولوجية لتنفيذ الاتفاقية (الهدف 2 من الخطة الاستراتيجية والهدف 11 من إطار عام 2010).

الغايات:

- تتوافر لجميع الأطراف القدرة الكافية على تنفيذ الإجراءات ذات الأولوية في الاستراتيجية وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي (الهدف 2-1 من الخطة الاستراتيجية).
- تتوافر للأطراف من البلدان النامية، ولاسيما أقل البلدان نموا والدول النامية الجزرية الصغيرة من بينها والأطراف الأخرى التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال، موارد كافية لتنفيذ الأهداف الثلاثة للاتفاقية (الهدف 2-2 من الخطة الاستراتيجية).
- تحويل موارد جديدة وإضافية إلى الأطراف من البلدان النامية لإتاحة التنفيذ الفعّال لالتزاماتها بمقتضى الاتفاقية وفقا للمادة 20 (الهدف 11-1 من إطار 2010).

النطاق

ينبغي أن تسعى الإستراتيجية إلى حشد الموارد للتنوع البيولوجي من جميع المصادر ذات الصلة سواء المحلية أو من خلال التمويلات الدولية، وسواء من القطاع العام أو القطاع الخاص ومن كل من الأموال المخصصة أو عن طريق دمج التنوع البيولوجي في الأنشطة الأخرى.

الإستراتيجية

ترد في الإطار المقترح أدناه ثلاثة (نهج إستراتيجية) يدعمها عدد من "العناصر الداعمة". وسيتعين تطبيقها على المستوى الوطني (وفي بعض الحالات المستوى دون الوطني) وبدعم من الإجراءات على المستوى الدولي الإقليمي والعالمي).

(1) نهج إستراتيجية لحشد الموارد للتنوع البيولوجي.

1- زيادة موارد التنوع البيولوجي من خلال الإدراج في الاستراتيجيات والخطط والبرامج القطاعية والمشتركة بين القطاعات.

فمثلا، إدراج التنوع البيولوجي في الاستراتيجيات والخطط والبرامج القطاعية (مثل الزراعة والغابات ومصايد الأسماك والسياحة والصناعات الاستخراجية) والاستراتيجيات والخطط والبرامج المشتركة بين القطاعات على المستوى الوطني (مثل خطط التنمية الوطنية والخطط الوطنية لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية واستراتيجيات الحد من الفقر) وفي عمليات التخطيط على جميع المستويات الحكومية (الوطنية والاتحادية ومستوى الولايات والأقاليم والبلديات).

(2) رصد أموال مخصصة للتنوع البيولوجي

مثل: تخصيص أموال حكومية للأنشطة الرئيسية اللازمة لتنفيذ الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية المعنية بالتنوع البيولوجي بما في ذلك شبكات المناطق المحمية وأموال التنوع البيولوجي المستقلة (من القطاعين العام والخاص والأموال المشتركة بين القطاعين العام والخاص)

(3) إعداد آليات أخرى لتمويل التنوع البيولوجي

مثل: تعزيز صون التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام بوصفهما منافع مشتركة في الآليات الأخرى (مثل آلية التنمية النظيفة والآلية المقترحة للحد من انبعاثات الاحتباس الحراري الناشئة عن إزالة الغابات وغير ذلك) التي تتسق مع الاتفاقات الدولية ذات الصلة.

ثانيا: العناصر الداعمة لدعم حشد الموارد

مثال:

1- الاتصال والتوعية: تعميق التوعية والفهم بأهمية التنوع البيولوجي (مع صانعي القرارات والجمهور العام) لتوفير المبررات للتمويل سواء عن طريق الأموال المخصصة أو الإدراج.

2- إدارة المعارف وتبادلها: توفير الحصول على المعلومات اللازمة عن حالات النجاح في تعبئة الموارد، وقيمة التنوع البيولوجي وخدمات النظم الايكولوجية وعن تكاليف ومنافع صون التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام، وللإبلاغ عن احتياجات وأولويات تعبئة الموارد.

3- بناء المؤسسات: ضمان تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية للتنوع البيولوجي من خلال هياكل وطنية حسنة التطور بما في ذلك اللجان المشتركة بين الوزارات لتنفيذ الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية الخاصة بالتنوع البيولوجي.

4- بناء القدرات: التدريب على تعبئة الموارد وتحليل المنافع المشتركة والتثمين وغير ذلك وإعداد المشاريع وفي مجال الإدراج.

5- الرصد والاستعراض: رصد مدى وفعالية استراتيجيات تعبئة الموارد لإتاحة الفرصة لتحسينها باستمرار في تطبيق الاستراتيجية.

سابعا - ملاحظات ختامية

43. لا تشكل هذه المذكرة سوى نقطة بداية بشأن طريقة وضع إستراتيجية بصيرية وإن كانت مازالت واقعية لحشد الموارد لدعم تنفيذ الاتفاقية. ومازال يتعين إجراء قدر كبير من البحث والتحليل للخروج بخيارات وإستراتيجية سليمة لحشد الموارد وعلاوة على ذلك سوف تفيد المدخلات الأخرى من الأطراف والمراقبين في ضمان أن تستجيب الاستراتيجية لاحتياجات البلدان وتضمن توافق الأداء الضروري.

44. والواقع أن الخيارات المتعلقة بحشد الموارد على المستوى الوطني مفهومة تماما إلاّ أن الخيارات على المستويات الإقليمية والعالمية مازالت محدودة، وتتطلب المزيد من المناقشات والدراسة من جانب الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية المعني باستعراض التنفيذ ومن جميع أصحاب المصلحة المعيين بما في ذلك مرفق البيئة العالمية وأمانة اتفاقية التنوع البيولوجي. وتتضمن الخيارات على المستوى العالمي على وجه الخصوص، عددا ضئيلا للغاية من الأفكار، ويتعين

النظر في قدر من الخيارات أكبر مما هو معروض، بما في ذلك بعض المقترحات المقدمة من العديد من الحكومات والمنظمات غير الحكومية في القسم الثالث من هذه المذكرة. ويتعين أن تدرج الإستراتيجية على ذلك حشد الموارد للتنوع البيولوجي في جدول أعمال السياسات الدولية والتي تتمثل في المبادرة التي صدرت مؤخرا "مبادرة بوتسدام– التنوع البيولوجي عام 2010" التي تتضمن التمويل كجزء من أنشطتها العشرة والمقرر أن تناقشها في حزيران/ يونيه قمة الثمانية والبلدان الصناعية الجديدة الرئيسية الخمسة كما يمكن إجراء استعراض وتحليل لدور وفعّالية الكثير من الصناديق البيئية التي أنشئت في العقد الماضي ولاسيما تلك التي تركز على صون التنوع البيولوجي.

45. ويتعين أن يكون لمرفق البيئة العالمية بوصفه الهيكل المؤسسي الذي يدير الآلية المالية للاتفاقية، دور كبير في وضع الخيارات والإستراتيجية ذات الصلة بحشد الموارد. فعلى سبيل المثال، تجمعت لدى المرفق خبرات ضخمة عن المدفوعات. وينصب تركيز مشروع إستراتيجية المرفق الجديدة بشأن التنوع البيولوجي لوضع آليات مالية مستدامة، على المستوى الوطني (أنظر أيضا UNEP/CBD/WGRI/2/5). وعلاوة على ذلك يمكن إبراز خطة المرفق المتعلقة بتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص لحفظ التنوع البيولوجي.

46. ونظرا لأهمية إدراج تمويل التنوع البيولوجي في التعاون الإنمائي، قد يكون مناسبا لرئيس مؤتمر الأطراف إحالة رسالة عن التنوع البيولوجي والتمويل من أجل التنمية إلى المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية المقرر عقده في الدوحة في 2008. ويمكن أن تتضمن عناصر هذه الرسالة مايلي:

أ– إبراز أن خسارة التنوع البيولوجي وتدهور خدمات النظم الايكولوجية يعوقان تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وفي نفس الوقت فإن الكثير من الأعمال التي تنفذ لتحقيق التنمية الاقتصادية والحد من الجوع والفقر يمكن أن تسهم في خسارة التنوع البيولوجي.

ب– التأكيد بأنه يتعين متابعة الأهداف الإنمائية للألفية وهدف خفض معدلات فقد التنوع البيولوجي بدرجة كبيرة عام 2010 وغير ذلك من الأهداف المتفق عليها دوليا بشأن التنوع البيولوجي، واستدامة البيئة والتنمية بطريقة متكاملة.

ج– تشجيع المشاركين على ضمان توفير الموارد المالية من خلال القنوات المحلية والثنائية والمتعددة الأطراف لصون التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام في سياق دعم الأهداف الإنمائية للألفية.